

الحدث

أعلن عن ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 455 ألف في أواخر 2009

بن بادة يكشف عن تعديلات ستتمس قانون الصفقات العمومية

أعلن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مصطفى بن بادة، أمس، عن ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أواخر 2009 إلى 455 ألف مؤسسة نتيجة الدعم الذي خصصته الدولة لهذا القطاع.

وأوضح الوزير أن معدل النمو في القطاع شهد هو الآخر ارتفاعا في السنوات الأخيرة بحيث ارتفع من 9 في المائة بالمائة الأخيرة حيث ارتفع من 9 في المائة بالتحولات التي يعرفها في الجوانب البشرية والمادية، ملتبنا عن تعديلات مهمة ستتمس قانون الصفقات العمومية، تتعلق برفع نسبة الأفضلية الوطنية إلى أكثر من 15 بالمائة، مع إزالة ضمانات حسن الأداء والتعهد، وكذا تخصيص مناقصات وطنية لمشاريع صغيرة ومتوسطة، ودعم مؤسسات المناولة الوطنية مع مؤسسات أجنبية بهدف بقاء دعم خبرتها في المجال. وأضاف بن بادة أن كل صيفا على حصة تحولات للقطاع الأولى للإدانة الوطنية، أن قطعه انتقل من 180 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2001 إلى 455 ألف مؤسسة في نهاية 2009، كما تعزز القطاع بـ 20 ألف نشاط حرفي، وأرجع الوزير هذا التطور إلى السياسة المنتجة في هذا المجال والتي اعتمدت على تكوين الإطارات البشرية، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة القروض، ووضع تسهيلات أمام أصحاب المشاريع.

نسبة إمتلاء السدود بلغت 70,1 بالمائة

بلغت نسبة إمتلاء السدود وطنيا 70,1 بالمائة إلى غاية 10 مارس الجاري مقابل 65 بالمائة في نفس الفترة لسنة 2009 حسبما علم أمس لدى وزارة الموارد المائية. وبلغت كمية المياه المخزنة على مستوى 63 سدا طور الاستغلال 4ر مليار متر مكعب - حسب ذات المصدر- مؤكدا أن من بين مجمل هذه السدود يتهدد 21 سدا إمتلاء بنسبة 100 بالمائة و 19 سدا بنسبة تفوق 80 بالمائة. وأشار الوزارة إلى أنه تم تسجيل في منطقة الغرب نسبة إمتلاء بـ 66,3 بالمائة حيث تعد هذه المنطقة 13 سدا من بينها سد واحد ممتلئ بنسبة 100 بالمائة و 7 سدود بنسبة 60 بالمائة. أما منطقة الشلف التي تعد 16 سدا بلغت نسبة الإمتلاء 63,5 بالمائة و 44,3 سدا سنة 2009 حيث تشهد المنطقة إمتلاء 5 سدود بنسبة 100 بالمائة و 4 بنسبة تفوق 80 بالمائة. وبلغت نسبة الإمتلاء في منطقة الوسط (10 سدا) 72,6 بالمائة بخمس سدود ممتلئة بنسبة 100 بالمائة في حين بلغت نسبة إمتلاء سد قدارة التي تزود أكبر جزء من العاصمة 84 بالمائة. وفي منطقة الشرف بلغت نسبة إمتلاء 22 سدا 75,3 بالمائة (10 سدود ممتلئة بنسبة 100 بالمائة و 6 بنسبة تفوق 80 بالمائة). وأضاف ذات المصدر أنه مقارنة مع السنوات الأخيرة فإن سنة 2010 سنة ممتازة من حيث كميات الأمطار المسجلة التي تساقطت عبر كامل التراب الوطني حيث سمحت هذه الأخيرة بتجديد الطبقات الجوفية والمياه السطحية. و يذكر أن نسبة إمتلاء السدود سنة 2009 قد بلغت 65 بالمائة مقابل 49,86 بالمائة سنة 2008 و 40,28 بالمائة سنة 2007 و 40,88 بالمائة سنة 2006.

وأفاد بن بادة بأن الحكومة تدرس حاليا ملف إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف إعطاء الفرصة لـ 20 ألف مؤسسة جديدة، مع تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 200 مليار دينار جزائري لتفعيل هذا البرنامج، مضيفا أنه من الضروري أن تندمج المؤسسات في هذا البرنامج، والتخلي بالثقافية في التسيير. وقصبا يتعلق بمصير المؤسسات العاجزة أوضح الوزير بأن الحكومة ستقوم بمعالجة هذا الملف وفق تسيير الأصول والقروض غير الجيدة المستحقت في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، عن طريق البحث عن مستثمرين جدد يتم اعتمادهم كشركاء التسيير هذه المؤسسات، مستبدا إمكانية لجوء الحكومة إلى مسح ديون هذه المؤسسات. وأعلن الوزير أن الصالون العربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي ستحتضنه الجزائر ابتداء من 19 مارس، سيرفع مشاركة 10 بلدان عربية بالتعاون مع البنك الإسلامي، كما ستشارك فيه أكثر من 50 خبيرا جزائريا وعربيا.

وضع استراتيجية مشتركة للتقارب الجزائري التركي

افتتحت صباح أمس بالجزائر العاصمة اشغال الدورة التاسعة للجنة الجزائرية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني برئاسة وزير الطاقة و المناجم السيد شكيب خليل عن الجانب الجزائري و وزير الدولة التركي المكلف بالتخطيط السيد سيدفيت يلماز عن الجانب التركي. وأشار السيد خليل في هذا الصدد إلى أن هذه الدورة تأتي في سياق سياسي ايجابي شهد تقدما مرضيا في علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وأضاف الوزير أن هذه الدورة تشكل لبنة جديدة في تعزيز هذه العلاقات و دليل على ارادة البلدين المشتركة لنخ بنيايمكية جديدة لهذه العملية مشيرا إلى أن العلاقات بين الجزائر و تركيا تتقدم بشكل ايجابي. وأشار إلى أن ابرام اتفاقية صداقة بين الجزائر و تركيا في 2006 جاء تجسيد هذا الإرادة المشتركة لاضفاء الطابع القانوني على العلاقات الثنائية. وأضاف أن هذا الجهاز القانوني الهام يحدد اطار تعاون يشمل كذلك الجانب السياسي والعسكري و الاستراتيجي وكذا الجوانب المتعلقة بالتعاون العلمي و التجاري و العلمي و الثقافي و اشار الى أهمية هذا الجهاز مضيفا أنه يتعين تعزيز الاطر القانونية الذي سيهيكل التبادلات الثنائية و ذلك في صالح البلدين. كما تبعد السيد خليل الى اغتنام هذه الفرصة لاستغلال الطرق و السبل الضرورية لتطوير التعاون و الشراكة الاقتصادية و توسيع هذه التبادلات لتشمل مجالات جديدة و ذلك بأخذ بعين الاعتبار الامكانيات الكبيرة التي يمتلكها الطرفان. و أوضح الوزير نحن على وعي انه من الضروري اقامة شراكة اقتصادية تعد بالفائدة على الطرفين تكون قائمة على تحويل التكنولوجيا و الخبرة التي تعد هي الأخرى عنصر اساسي تولى اليه الجزائر أهمية كبيرة كونه دليل عن الثراء و التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأضاف السيد خليل أن الجزائر باشرت منذ 2001 برنامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يمس كل القطاعات لاسميا المنشآت القطاعية و هذا ما يستقطب المستثمرين الأجانب و الأثرأا بصفة خاصة. وأشار الى ان هذا البرنامج يتواصل مع المخطط الخماسي الجديد (2014-2010) السنوي خصص له 180 مليار دولار داعيا الشركات التركية إلى تبنى جوية أكبر تجاه الجزائر من أجل المشاركة في انجاز هذه البرامج بفضل خبرتهم المتطورة في بعض القطاعات مثل الري و الأشغال العمومية و البناء و لدى تطرقه الى تطوير العلاقات الثقافية الذي يشكل عامل تقارب بين البلدين اكد الوزير أن تنظيم اسبوع ثقافي جزائري في تركيا خلال السنة الجارية سيكون فرصة ثمينة لتحقيق هذا الهدف. كما تبعد السيد خليل الى اقامة تعاون في المجالين العلمي و التقني لاسميا في قطاع التكوين. ومن جهة وصف وزير الدولة التركي المكلف بالتخطيط السيد سيدفيت يلماز العلاقات الجزائرية-التركية بالودية و المتجددة مضيفا ان اتفاق التعاون و الصداقة الموقع سنة 2006 قابل قاعدة متينة لتطوير هذه العلاقات. وبعد تقديمه لمنع العلاقات التاريخية بين البلدين نعا الوزير التركي الى تعزيز التعاون الثنائي و تبادل المعلومات و الخبرات مؤكدا ان التجارة لطالما احتلت مكانة هامة في هذه العلاقات. وبعد ابرازه أهمية الجزائر على مستوى القارة الافريقية قال ان هذا البلد يمثل نقطة عبور للاستثمارات التركية في القارة. وأضاف يقول ان المبادلات التجارية بين تركيا و افريقيا انتقلت من 5 مليار دولار سنة 2003 الى 17 مليار دولار سنة 2009 اي زيادة تقدر ب 240

مع الحدث فوبيا الجزائر

ب.ب. ختير

قصر **الليزيه** يخرج عن صمته **ويصرح بأن احتجاج الدولة الجزائرية على ملصق حزب الجبهة الوطنية الفرنسي أمر مشرعا، كما دون إضرابا لتقيد رسمي بذلك، كما لو أن الديمقراطية طهرت تلمي عليهم التحفظ في التعامل مع القضايا التي تمس البلدان الأخرى، وتفتيح عن المنخل رسميا لوقف ما يطرح له البيان المتطرف الفرنسي من خلق البلدان باستعمال علم لدولة ذات سيادة. فأمر لا يتوقف فقط عن محاولة جون ماري لوبان استغلال موجة الإسلاموفوبيا التي تجتاح أوروبا لرفع حظوظه في الانتخابات الجهورية لبلد اللبني، بل يتعدى ذلك بكثير من حيث الإستراتيجية الإصلاية التي يطبقها حزب الجبهة الوطنية، محاولة منهم التصنيق على حزب ساركوزي بوضعه أمام مسؤولياته تجاه الجزائر. والكل يعلم أن العلاقات بين البلدين تترقب بين الحسن والسرم بفضل عدم وجود إرادة سياسية واضحة من باريس كي تفتح ملف الاستمرار وتعالج تبعاته السلبية على الترويج من جهة وعلى طبيعة العلاقات بينهما من جهة أخرى. ومن هذا المنظر يتبادى لنا أن اختيار لوبان لطم الجزائر كمنطلق لخطة فرنسا، وترصيه بصورايخ على شكل مكنن مع إبراز امرأة ترتدي النقاب في هذا الضرف بالذات، هدفه انشاء تماثل خاطم في ذهن الفرنسيين بين الإسلام كتيبة والجزائر كوتبة وجالياتها في أوروبا. والمعروف عن لوبان كرهه الشديد للثورة الجزائرية واستماتته منذ مدة ليست بوجيزة، الترويج للأفكار العنصرية الموجهة ضد المهاجرين خاصة الذين ينضمون من دول المغرب العربي، بفرض خلق مجتمع فرنسي على أنطط الروماني، الآسياء والبيد.**

أقرة تبدي نيتها تطوير علاقاتها مع الجزائر

بحث وزير التجارة الهانمي جعبوب و وزير الدولة التركي المكلف بالتخطيط السيد جوبت يلماز أمس الأربعاء بالجزائر سبل دفع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. واعرب السيد يلماز - في تصريح لصحافة عقب هذا اللقاء- عن وجود إرادة سياسية قوية جدا من الجانب التركي لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات مشيرا إلى أنه يمكن اعطاء المزيد من الدفع للعلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية. ومن جهته أشار السيد جعبوب أن المباحثات تصورت حول الإستثمارات التركية في الجزائر و التبادل التجاري بين البلدين وبعض الأمور المتعلقة بالنظام المصرفي و النقل البحري و الجوي. ونوه الوزير في هذا السياق بالمستوى الرفيع للعلاقات الجزائرية التركية و اعتراف التعاملين الأتراك بحسن المناخ الاقتصادي في الجزائر و استعدادهم لتكثيف إستثماراتهم بها مشيرا إلى أن تركيا تدعم الجزائر في مسعاها للإضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. يذكر أنه خلال سنة 2009 قاق حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا 3ر مليار دولار مما جعل تركيا تحتل المرتبة السادسة قائمة زياتن الجزائر (2.066 مليار دولار) و المرتبة السابعة لمولها بـ 1,7 مليار دولار حسب أرقام الجمارك الجزائرية. و تبلغ قيمة الإستثمارات التركية المباشرة في الجزائر 300 مليون دولار موزعة أساسا بين قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الصناعات الغذائية.

الشيخ بوعمران يؤكد أنه لا يمكن إلغاء عقوبة الإعدام

أكد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد الشيخ بوعمران اليوم الأربعاء بالجزائر العاصمة أنه لا يمكن إلغاء عقوبة الإعدام في كل الظروف وأنه يجب ترك المحاكم تقرا ما إذا كانت الجريمة تستحق تطبيق هذه العقوبة أم لا. وأوضح رئيس المجلس الإسلامي الأعلى خلال ندوة صحفية أن موضوع إلغاء عقوبة الإعدام الذي تدعو إليه العديد من الهيئات الدولية بما فيها الأمم المتحدة آثار و لا يزال يثير نقاشا داخل اللجان الاستشارية في المجلس وقد تابنت الآراء بخصوصه غير أن الرأي الراجح هو أنه لا يمكننا إلغاء عقوبة الإعدام في كل الحالات لأن القصاص من صميم الدين الإسلامي وأن تطبيقها من عدمه يعد من صلاحيات الحاكم التي تقدر ظروف و ملابسات وقوع الجريمة. وأضاف السيد بوعمران أن العقوبة من جنس الجريمة حيث أن المجرم الذي يقتل طفلا و يبيع أعضائه مثلا لا يمكن أن نلغي تطبيق حكم الإعدام عليه لذلك يجب ترك الأمر للقضاء ليقرر ما إذا كانت الجريمة مع سبق الإصرار و التردد أم لا غير وانه بكل الأحوال لا يمكن قبول إلغاء مادة من الشريعة. ومن جهة أخرى في رده عن سؤال عن عدم قيام المجلس بالإفتاء في بعض القضايا الدينية التي تطرح في المجتمع الجزائري قال الشيخ بوعمران أن المجلس الإسلامي الأعلى يعتبر مجلس علمي أكاديمي يقفي في المسائل المتعلقة بالاستجدات العلمية كزرع سنية.

وأوضح الوزير أن معدل النمو في القطاع شهد هو الآخر ارتفاعا في السنوات الأخيرة بحيث ارتفع من 9 في المائة بالمائة الأخيرة حيث ارتفع من 9 في المائة بالتحولات التي يعرفها في الجوانب البشرية والمادية، ملتبنا عن تعديلات مهمة ستتمس قانون الصفقات العمومية، تتعلق برفع نسبة الأفضلية الوطنية إلى أكثر من 15 بالمائة، مع إزالة ضمانات حسن الأداء والتعهد، وكذا تخصيص مناقصات وطنية لمشاريع صغيرة ومتوسطة، ودعم مؤسسات المناولة الوطنية مع مؤسسات أجنبية بهدف بقاء دعم خبرتها في المجال. وأضاف بن بادة أن كل صيفا على حصة تحولات للقطاع الأولى للإدانة الوطنية، أن قطعه انتقل من 180 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2001 إلى 455 ألف مؤسسة في نهاية 2009، كما تعزز القطاع بـ 20 ألف نشاط حرفي، وأرجع الوزير هذا التطور إلى السياسة المنتجة في هذا المجال والتي اعتمدت على تكوين الإطارات البشرية، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة القروض، ووضع تسهيلات أمام أصحاب المشاريع.

وفد من الفرقين يشارك في الدورة الـ 6 للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية بالأردن

يشارك وفد من البرلمان بفرقتيه في أشغال اللجان الدائمة وكذا الدورة الـ 6 للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية التي ستعقد بالعاصمة الأردنية عمان خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 مارس. وأوضح وزير للمجلس الشعبي الوطني أمس أن اجتماعات اللجان الدائمة التي تبدأ يوم 12 مارس تنقل لجنة تحسين الحياة والتبادل بين الجماعات المدنية والثقافية ولجنة حقوق النساء و اللجنة الخاصة للبيئة والبيئة والمياه و لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الانسان و لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم. ويعقب اجتماعات هذه اللجان إجتماعان للمكتب والمكتب الموسع للجمعية البرلمانية. وذكر المصدر أن الدورة السادسة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية التي تنطلق يوم 13 مارس يتضمن مشروع جدول اشغالها إضافة إلى اعتماد محضر اجتماع الهيئة العامة الخامسة للجمعية البرلمانية و بحث ومناقشة مواضيع تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط و التغيير المناخي والبيئي و الطاقة المتجددة في حوض البحر الأبيض المتوسط و تحويل مرفق الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية إلى بنك أورو-متوسطي. وسيخصص اليوم الأخير من الأشغال لتقديم توصيات اللجان الدائمة ثم عرضها أمام الهيئة العامة للمداولة والمصادقة عليها. كما سيتم في نفس اليوم الدواولة والمصادقة على إنشاء الامانة العامة للجمعية البرلمانية وميزانيتها وكذا المداولة والمصادقة على اقتراح تشكيل اللجان الدائمة.